سياسة توزيع الأرباح في شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة

خلفية عامة

تقدم سياسة توزيع الأرباح في شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة الإرشادات بشأن مبادئ الشركة الخاصة بتوزيع الأرباح.
كما تقدم بيانًا واضحًا للسياسة المتعلقة بتحديد مقدار الأرباح التي سيتم دفعها وعدد مرات صرفها ونموذج الموافقة.
وتم إعداد سياسة توزيع الأرباح وفقًا للوائح التنظيمية لهيئة الأوراق المالية والسلع وعقد تأسيس الشركة.

بيانات السياسة

a. تُدفع الأرباح للمساهمين وفقًا للوائح التنظيمية والمراسيم والتعميمات الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والسلع بهذا الشأن.
b. كشركة تتسم بالمسؤولية، سيتم دفع الأرباح فقط من صافي الدخل وأرباح التشغيل للسنة الجارية. ويجب أن لا تتجاوز نسبة توزيع الأرباح 100% من صافي دخل الشركة بعد خصم حقوق الامتياز، بعد اقتطاع الاحتياطي النظامي.
c. ستسعى الشركة إلى الحفاظ على أرباح سنوية ثابتة لكل سهم بقيمة 0.35 درهم إماراتي. ويجوز لمجلس الإدارة زيادة أو خفض الأرباح لكل سهم استنادًا إلى عدد من العوامل بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:
   - أرباح السنة، بعد اقتطاع الاحتياطي النظامي وتسوية رسوم حقوق الامتياز.
   - متطلبات التدفق النقدي (قصيرة الأجل وطويلة الأجل) وتوفره.
   - احتياجات العمل التي يمكن أن تتطلب الاحتفاظ بالنقد/الربح.
   - الفرص الاستثمارية (مثل، الاستحواذ).
   - هيكل رأس المال
   - متطلبات التعهد بالتمويل و/أو القروض.
   - ظروف السوق أو الظروف الاقتصادية.
   - الظروف المالية وغير المالية الأخرى التي يمكن أن تتأثر بتوزيع هذه الأرباح.
d. سيسعى مجلس الإدارة إلى توزيع الأرباح عند الإمكان. إلا أنه نظرًا لعدم وقوع جميع العوامل المذكورة أعلاه ضمن سيطرة الشركة، فلا يمكن ضمان عرض أو الإعلان عن توزيع الأرباح في سنة معينة.
e. يمكن دفع الأرباح مرتين في السنة (منتصف السنة ونهايتها)، ويمكن تحديد الأرباح نصف السنوية والموافقة على دفعها من قبل مجلس إدارة الشركة بينما تصادق الجمعية العمومية للشركة وتوافق على توزيع الأرباح نصف السنوية والسنوية على التوالي، في اجتماع الجمعية العمومية السنوي. وتمتد صلاحية سياسة توزيع أرباح الشركة لمدة ثلاث (3) سنوات، حيث يجوز لمجلس الإدارة بعد هذه المدة تقديم اقتراحات لإجراء تغييرات عليها للحصول على الموافقة في اجتماع الجمعية العمومية على هذه التغييرات لمدة ثلاث (3) سنوات أخرى.

الموافقة على السياسة وتاريخها (تواريخها)

تتم مراجعة هذه السياسة وإقرارها من قبل مجلس إدارة الشركة وذلك للنظر فيها من قبل مساهمي الشركة والموافقة عليها في اجتماع الجمعية العمومية. تدخل هذه السياسة حيز التنفيذ اعتبارًا من 1 يناير 2019.

سيتم إجراء جميع التعديلات بما يتوافق مع جميع القوانين والمواد المعمول بها وأي وثيقة أخرى على النحو المشار إليه أعلاه.